الثالث: هذه الصفات التي ذكرها الناظم في هذه الأبيات على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يسمّى صفة نفسيّة، وهي الوجود، والصفة النفسيّة هي الـحال[1] الواجبة[2] للذات ما دامت الذات[3] غير معللة بعلّة ....

(1) قوله: (هي الحال) أي الصفة الثابتة للموجود التي لا تتصف بوجود ولا بعدم كما تقدم، وهذا كالجنس في التعريف، يشمل المعنوية وغيرها، وخرج عنه ما ليس بحال، كالمعاني والسلوب، وهذا التعريف رسم لا حدّ؛ لأنّ الحدّ يكون بكل الذاتيات أو ببعضها، وأيا ما كان فلا بد من وصف يميز المحدود عما يشاركه في الجنس، وذلك المميز فصل، والفصول للأحوال صفات نفسية للحدود، فلو كانت الأحوال تحد لكانت فصولها لها فصول، أي أحوال نفسية أيضا، ثم كذلك، ويلزم التسلسل، وهو محال، فتعين أن يكون ما ذكر رسما، ومن ثم صح الجمع فيه بين حقيقتين مختلفتين، فقال م: (سواء) الخ.

(2) قوله: (الواجبة) بالتاء وبحذفها؛ لأن الحال تذكر وتؤنث، أي الثابتة للذات على طريق الوجوب بحيث لا يمكن انفكاكه عن الذات، ولما كان هذا يوهم قصر التعريف على الصفة النفسية القديمة وعدم شموله للنفسية الحادثة أتى م بقوله: (ما دامت الذات) دفعا لذلك الإيهام وتحقيقا لدخول الحادثة في التعريف، أي التي لا تقبل الانفكاك عن الذات مدة دوام الذات، وهذا لا ينافي أنها قد تكون حادثة وتنعدم بانعدام الذات.

والمراد بالذات مطلق الشيء، سواء كان قائما بنفسه كالجوهر أو قائما بغيره كالعرض، ألا ترى أن اللون عرض قائم بغيره ومع ذلك له صفة نفسية لا يمكن انفكاكها عنه ما دام موجودا وهي قيامه بالغير.

(3) قوله: (ما دامت الذات) ما مصدرية ظرفية معمولة لقوله: (الواجبة) و(دام) تامة، أي الواجبة للذات مدة دوام الذات، وفيه تنبيه على أن الأمر النفسي لا يتخلف عن الذات التي ذلك الأمر نفسي لها؛ ولذلك يقولون: ما كان بالذات لا يتخلف، وأوقع م الظاهر موقع الضمير خشية إيقاع عود الضمير على الحال، وخرج بقوله: (ما دامت الذات) المعنوية الحادثة، كعالمية زيد وقادريته؛ فإنها وإن كانت واجبة للذات لكن وجوبها ليس بدام الذات، بل بدوام عللها وهي العلم والقدرة، فإذا انعدم قيام عللها بالذات انعدمت ولو كانت الذات باقية، بل ذكر بعضهم أنه خرج به أيضا المعنوية القديمة؛ لأن المعنوية مطلقا قديمة أو حادثة وجوبها للذات منوط بوجود عللها، لا بدوام الذات، وحينئذ فقول م بعد ذلك: (غير معللة بعلة) قيد لبيان الواقع، لا للاحتراز، وفيه نظر؛ إذ الحادثة تنعدم بانعدام عللها وإن كانت الذات باقية، فصح إخراجها بقوله: (ما دامت الذات)، وأما القديمة فلا يتأتى انتفاؤها أصلا؛ لأنه لا يتصور انتفاء المعاني التي هي عللها، أي ملازمة لها، وحينئذ فيصدق على القديمة أنها دائمة بدوام الذات وإن كانت مرتبطة بالمعاني؛ لإمكان أن يقال: دوامها بدوام الذات أو بوجود الصفات؛ لوجود الدوامين، وحيث دامت بدوام الذات والنفسية كذلك فالفارق بينهما التعليل وعدمه، والمعنوية معللة والنفسية غير معللة .... =

سواء كانت قديمة كالوجود لـمولانا -جلّ وعزّ- أو حادثة كالتحيّز للجرم مثلا[1].

وقولهم: (غير معلّلة بعلّة) هو حال من ضمير (الواجبة)، واحترزوا به من الصفات المعنويّة؛ لأنّها معلّلة بقيام صفات المعاني.

القسم الثاني: يسمّى صفة السلوب، وهي خمس: القدم، والبقاء، والقيام بالنفس، والمخالفة للحوادث، والوحدانيّـة، سمّيت بذلك لأنّ كلّ واحدة منها سلبت ونفت عنه تعالـى أمرًا لا يليق به.

القسم الثالث: يسمّى صفات المعاني، وهي سبع: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام.

وصفات المعاني هي: كلّ صفة موجودة في نفسها سواء كانت قديمة كهذه السبع أو حادثة كبياض الجرم وسواده.

وبقي على الناظم من أقسام صفاته تعالى ثلاثة:

القسم الأول منها: الصفات المعنويّة اللازمة لصفات المعاني، وهي كونه تعالى قادرًا، ومريدًا، وعالمًا، وحيًّا، وسميعًا، وبصيرًا، ومتكلّمًا، كما تقدّم.

الثاني: صفات الأفعال[2] وهي عبارة عن صدور الممكنات عن القدرة والإرادة[3] وهي حادثة[4].

= فيحتاج لإخراج المعنوية القديمة بقيد، وهو قوله: (غير معللة)، وقد سلك م هذا المسلك فجعل قوله: (غير معللة) للاحـتراز عن الحال المعنوية، إلا أنه أطلق فيها، وينبغي أن يتقيد بالقديمة.

إن قلت: أو غير معللة بعلة يغني عن القيد الأول، فكان عليه أن يقول: الحال الواجبة للذات غير معللة، فتخرج المعنوية مطلقـا بقوله: غير معللة.

أجيب: بأن القيد الأول وقع في مركزه ولم يأت الثاني إلا بعد ذكره، فلا يعتبر إغنـاؤه عنـه، وإلا لـزم أن لا يـؤتي بجـنس لإغنـاء الفصل عنه، والمعتبر في الحدود من جهة الإغناء كون الأول يغني عن الثاني.

(1) قوله: (كالتحيز للجرم) والمراد بالجرم ما قام بذاته، جسما كان أو جوهرا فراد، والمراد بتحيزه: أخذه قدرا من الفراغ.

(2) قوله: (صفات الأفعال) أي وهي المعبر عنها بصفات التكوين، أي ما كونته القدرة وأوجدته.

(3) قوله: (عبارة عن صدور الممكنات عن القدرة) أي وهي التعلق التنجيـزي لهـا بعلـة وجوديـة كـالخلق والـرزق والإحيـاء والإماتة والإعزاز والإذلال {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَـاءُ وَتُـذِلُّ مَـنْ تَشَـاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [آل عمران: 26]، وبعلة سلبية كعفوه تعالى عمن يشاء من أهل المعاصي، فإنـه عبـارة عـن ترك العقوبة لمن يستحقها.

(4) قوله: (وهي حادثة) أي خلافا لأبي منصور الماتريدي وأتباعه من الحنفية في قولهم بقدمها ....

الثالث: الصفة الجامعة لسائر أقسام الصفات كالألوهية والكبرياء والعظمة.

= دليل الأشاعرة: أنه لا يتصور التكوين بدون المكون، كالضرب والمضروب، فلو كان قديما لزم قدم المكونات.

ودليل أبي منصور وأتباعه: أنه لو كان حادثا لزم أن لا يسمى تعالى في الأزل خالقا ورازقا وكلامه قديم، وقد ثبت فيه أنه الخالق والرازق.

وأجاب الأشاعرة بأنّ معنى الخالق والرازق في الأزل: الذي له صفة بها يتأتى الخلق وهي القدرة، كما يقال للماء في الكوز: مُرْوٍ، أي هو بالصفة التي بها يحصل الإرواء عند مصادفة البطن، وكما يقال في السيف في الغمد: قاطع، أي هو بالصفة التي بها تحصل الإبانة عند ملاقاة المحل، وليس مرادهم بقولهم: صفات الأفعال، أن الجائز وصف يقوم بالذات العلية؛ لتصريحهم بأن الحوادث لا تقوم بها، بل المراد أن الأفعال مضافة إليه تعالى من حيث إنها أثر القدرة والإرادة، وهي التعلق التنجيزي للقدرة، ذكر ذلك الغزالي في المقصد الأسنى، وأبو منصور من أكابر أهل السنة، ومدار كلامه كغيره أن القدرة لها تعلقان: صلاحي، ولا شك أنه قديم، وهو مراد أبي منصور وأتباعه، وتنجيزي، وهو حادث، وهو مراد الأشعريّ ومن تبعه، فالخلاف لفظيّ.